

# CDDRL

## WORKING PAPERS

Number 140  
July 2013

### المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية: تحديات وفرص

جميلة علي رجاء



Center on Democracy, Development, and The Rule of Law  
Freeman Spogli Institute for International Studies

Additional working papers appear on CDDRL's website: <http://cddrl.stanford.edu>.

ورقة بحثية ينشرها برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي  
في مركز دراسات الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، جامعة ستانفورد  
كجزء من سلسلة "أفاق الإصلاح السياسي في اليمن"، بإشراف د. ابريل لونغلي الي و اريكا غاستون و السيدة ندوى  
الدوسري

### عن برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بجامعة ستانفورد □ د:

يسعى برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي إلى فحص الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل  
البلدان العربية وتطور أنظمتها السياسية، مع التركيز على الآفاق، والظروف، ومسارات الإصلاح السياسية الممكنة  
في المنطقة.

يجمع هذا البرنامج بين الخبراء والممارسين على حد سواء - من صنّاع السياسات وأفراد المجتمع المدني والمنظمات  
غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات السياسية - فضلاً عن غيرها من الجهات الفاعلة من خلفيات متنوعة  
في العالم العربي، للنظر في كيفية وإمكانية تحقيق الديمقراطية والوصول إلى حكم قادر على الاستجابة وخا □ ع  
للمساءلة في البلدان العربية.

يهدف البرنامج إلى أن يكون مرجعاً فكرياً حول القضايا المتعلقة بالحكم الرشيد والإصلاح السياسي في العالم العربي  
من خلال إصدار الأبحاث الأكاديمية السليمة، والدقيقة، والمدروسة.

الموقع الإلكتروني: arabreform.stanford.edu

Center on Democracy, Development,  
and The Rule of Law  
Freeman Spogli Institute for International Studies  
Stanford University  
Encina Hall  
Stanford, CA 94305  
Phone: 650-724-7197  
Fax: 650-724-2996  
<http://cddrl.stanford.edu/>

### عن مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون □ (CDDRL)

تأسس مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون عن طريق منحة سخية من مؤسسة بيل وفلورا هيليت في أكتوبر  
عام 2002 كجزء من معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية في جامعة ستانفورد. يدعم المركز الدراسات  
التحليلية، البحوث السياسية، التدريب وأنشطة التوعية لمساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ السياسات الرامية  
إلى تعزيز التنمية، والديمقراطية، وسيادة القانون.

## نبذة عن الكاتبة

جميلة علي رجاء هي مؤسّسة ومديرة مركز "يمن - للاستشارات"، الذي يعمل في مجال السياسة ، حل النزاعات، الإعلام، حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، والتنمية. هي عضو في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، وتعمل مع برنامج دعم الحوار الوطني (NDSP)، الممّول من الحكومة الألمانية، كاستشارية وكإحدى كبار الباحثين في بناء الدولة. شاركت في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات في جميع أنحاء العالم، منها ، المشاورات الإقليمية حول العدالة الانتقالية التي نظمها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، بين 7-9 نوفمبر 2012 في القاهرة - مصر، واجتماعات "بودستام" / برلين للإعداد للحوار في مارس 2012 بتنظيم مؤسسة "بيرجوف" من أجل بناء السلام وفضّ النزاعات. عملت أيضاً كاستشارية مع منظمة "أوكسفام" لإعداد استراتيجية وحملات مناصرة النساء خلال الفترة الانتقالية في اليمن، كما شاركت في جهود الوساطة بين المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية وبين الحوثيين في صعدة منذ ديسمبر 2012 . وقد شاركت في بعثة لتقييم الوضع الإنساني في صعدة الناتج عن المواجهات المسلحة بين الحوثيين والسلفيين في منطقة دماج منذ عام 2011، بالإضافة إلى حضورها مؤتمر الجنوب الأول الذي عقد في القاهرة في نوفمبر 2011.

عملت السيدة رجاء اثناء الثورة الشعبية مع الناشطين الشباب (بعد استقالتها المؤقتة من منصبها كمستشارة لوزارة الخارجية) كمتطوعة لتقديم التدريب في مفاهيم الدولة المدنية، سيادة القانون، والتسويات السياسية. أيضاً، كانت أحد الاستشاريين في مبادرة إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في اليمن بتمويل من الإتحاد الأوروبي، كما شاركت في إعداد مشروع قانون الهيئة. قامت السيدة رجاء بتشكيل مجموعة استشارية من النساء اليمنيات وإعداد خارطة طريق لوصول النساء إلى البرلمان في عامي 2009 و 2010 (بتمويل من مؤسسة "فريدريش إيبيرت")، كما شاركت في إعداد دليل تدريبي لتعزيز القيادة النسوية في الأحزاب، بتنفيذ "منتدى التنمية السياسية" وتمويل الإتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى كتابة مقالات حول الفساد، التنمية، والقضايا السياسية الأخرى، عملت السيدة رجاء كرئيسة تحرير لصحيفة صادرة عن المركز الاعلامي اليمني في القاهرة وعملت كدبلوماسية لأكثر من 20 سنة وكانت مرشحة اليمن لمنصب الأمين العام المساعد لدى جامعة الدول العربية عام 2004. تحمل السيدة رجاء درجة الماجستير في الصحافة من الجامعة الأمريكية في القاهرة. وقدمت هذه الورقة في مؤتمر حول اليمن في جامعة هارفرد، في أكتوبر 2012.

## المرأة اليمنية في المرحلة الانتقالية: تحديات وفرص

### وضع المرأة اليمنية قبل ثورة 2011

لم تكن التوقعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء اليمنيات قبل الربيع العربي عام 2011 واعدة في بلد تشكل فيه النساء حوالي نصف السكان والبالغ عددهم 25.1 m<sup>1</sup>، يعاني أغلبهم من الفقر<sup>2</sup> والفساد والحكومات غير الفعالة. وفي أحوال المصاعب الاقتصادية والصراعات السياسية، غالباً ما تعاني النساء أكثر من غيرهن. لذا كن النساء في اليمن عام 2004 من بين ضحايا ست جولات من الحروب التي انتهت القوات الحكومية ضد الحوثيين<sup>3</sup> والذين عنتهم بالمتطرفين، في المحافظات الشمالية صعدة والجوف التي تج عن هذه المعارك أعداد متزايدة من النازحين داخلياً، وأوضاعاً سيّئة صعبة ومعاناة أثرت سلباً على الأسر وخاصة النساء<sup>4</sup>.

في عامي 2007 و2008، أدت الفيضانات التي اكتسحت المحافظات الشرقية من حضرموت والمهرة إلى المزيد من التعطل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. كم أدت أزمة الغذاء والوقود والازمة المالية العالمية (FFF) في 2008 إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبالتالي ارتفاع نسبة الجوع، لا سيما بين الفئات الاجتماعية الضعيفة. وبالعودة لعام 2007، بدأت مجموعة سميت بالحراك الجنوبي احتجاجاتها السلمية ضد النظام في صنعاء، وطالب المحتجون في بداية الامر إلى استرداد حقوقهم الاقتصادية والسياسية، ولكن بحلول عام 2010 صعدت المجموعة دعوتها إلى المطالبة باستقلال الجنوب<sup>5</sup>. وفي خضم ذلك قد عانت النساء الجنوبيات مرتين: المرة الأولى، عندما فقدن على إثرها قلوب الاسرة المتقدم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بعدما تمت الوحدة بين مال وجنوب اليمن في عام 1990، والذي وفر قدر متقدم من الحماية لحقوقهن. والمرة الثانية، من خلال المشاركة في معاناة الجنوبيين ككل نتيجة عمليات سلب وهب الأراضي والعقارات وفرض التقاعد القسري على العسكريين والمدنيين الجنوبيين من قبل الحكومة المركزية بعد حرب صيف 2004.

لقد أضرت الحروب الداخلية والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية ووتردي الأوضاع الاقتصادية بالقطع على اقتصاد المناطق المنكوبة وبالتالي تباطأت وتيرة تنفيذ خطط التنمية الوطنية. كما تم رصد تقدم بطيء في تحقيق الاهداف التنموية للالافية وفي الخطط الخمسية للتنمية الوطنية هذا بالإضافة إلى سوء ادارة وعدم القدرة الاستيعابية للمساعدات الملاحين<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> البنك الدولي، ورقة الوقائع، أبريل 2012.

<sup>2</sup> مؤشر التنمية البشرية (بم) امج الأمم المتحدة الإلماني، (2011) تم تقييم اليمن في المرتبة 154 من أصل 184 بلداً.

<sup>3</sup> تأخذ المجموعة اسمها من حسين بدر الدين الحوثي، وهو زيدي /يعني، قدم قراءة متجددة للمذهب ميزته عن العلماء الزيديين التقليديين وعن بعض من الشباب المؤمن. وانتشرت أفكاره بين أتباعه بإطلاق ما سمي ب"الصرخة" بعد كل صلاة الجمعة في الجوامع الكبيرة في كل من صعدة وصنعاء. والتي ترجمت احتجاج حسين الحوثي ضد الاستقطاب والهيمنة الأمريكية العالمية المتأثرة بالسياسة الإسرائيلية. سرعان ما انت السلطة اليمنية، والتي لم تتمكن من أن تحتوي هذه الحركة أو تسيطر عليها، ستة حروب متتالية ضد الحوثيين المتمردون في محافظة صعدة، وقاومها الحوثيون هناك. قتل زعيمهم حسين خلال الحرب الأولى في عام 2004. الاسم الرسمي لها هو اليوم "صار الله".

<sup>4</sup> مركز رصد النزوح الداخلي في مارس 2011 إلى أن هناك 342,000 نزح من محافظة صعدة الشمالية 200,000 نزح من محافظة أبين الجنوبية (2010-2011).

<sup>5</sup> بدأت احتجاجات الحراك كحركة سلمية حقوقية موجهة ضد إحالة الكوادر العسكرية والمدنية الجنوبية للتقاعد بعد حرب صيف 2004 من قبل الحكومة المركزية والمطالبة بالمساواة في ظل القانون. وتمت الشكوى من ان المتقاعدين كانوا دون سن التقاعد وكانوا يحصلون على أجور متدنية لا تكفي لإعالة أسرهم.

<sup>6</sup> في عام 2009، اعترفت الحكومة اليمنية لوسائل الإعلام أنها لم تتمكن من صرف 6 مليارات دولار المتعهد بها لدعم اليمن في اجتماع المجموعة الاستشارية للملاحين في لندن عام 2006.

بنويوا، واجهت اليمن تحديات طويلة الأمد تتعلق بالنمو السكاني المضطرد وزيادة معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفية<sup>7</sup>، بالإضافة الى عدم وجود بنية تحتية وخدمات أساسية ملائمة على مستوى البلاد. ظلت المطالب للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية غير ملبأة، مع تلاشي مصادر المياه بسرعة بسبب سوء الإدارة واستنزاف احتياطات المياه الجوفية كنتيجة لذلك. في هذه الأثناء، واصلت الدولة الاعتماد على الموارد النفطية مع تضاؤلها، واهملت ضرورة تشجيع الاعتماد على موارد اقتصادية أخرى ومتنوعة. ونتيجة لهذه الإخفاقات الحكومية، ارتفعت نسبة البطالة خاصة بين الشباب والنساء.

في هذا السياق، ظهرت فروقات تنموية في النوع الاجتماعي. ففي 2010، كان معدل الأمية بين الإناث في المناطق الحضرية 65 في المائة ووصل إلى 70 في المائة في المناطق الريفية<sup>8</sup>. كما استمر انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس لا سيما في المناطق الريفية. وفي اليمن تموت امرأة واحدة بين 39 امرأة يمنية من المضاعفات الصحية للأمهات، وشكلت وفيات الأمهات 42 في المائة من مجموع وفيات الإناث في المرحلة العمرية ما بين 15-49 سنة.

على الرغم من أن اليمن من الدول الموقعة على أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمرأة، إلا أنها أحد أدنى الدول في معدلات تمثيل المرأة في الحياة العامة والسياسية، ففي البرلمان ظلت امرأة واحدة تمثل نصف سكان اليمن، بينما يمثل 300 عضو برلماني من الرجال النصف الآخر من السكان. في مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية بدون سلطات تشريعية، تم تعيين اثنتين من النساء مقابل 109 من الذكور المعينين. منذ عام 2006، ظل عدد النساء الوزيرات يتراوح ما بين وزيرة واحدة الى وزيرتين مقابل ما يقارب الـ 30 وزير من الرجال.

ما زالت الكثير من الانتهاكات تمارس ضد المرأة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف تمثيل المرأة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبينما يفترض ان تحمي القوانين القائمة النساء والفتيات الا انها في الاغلب تفتقد الى التطبيق او تتفاوت فيه. كما لا توجد قوانين حتى الان لحماية الفتيات من الزواج المبكر أو لحماية النساء من الاغتصاب والتحرش. وفي تناقض مع الشريعة الإسلامية، تحرم النساء في بعض المناطق اليمنية من ميراثها الشرعي.

يرجع بعض الباحثين الانتهاكات التي تمارس ضد المرأة إلى الإسلام، ولكن هذه الانتهاكات في الاغلب هي نتاج تنامي تأثير التشدد الاصولي وغيرها من التعاليم الدينية المتطرفة في ارجاء المعمورة والتي لا تنتهك حقوق النساء فحسب، بل البشرية جمعاء.

وفي الحالة اليمنية تحالف الرئيس السابق علي عبد الله صالح تكتيكياً مع الأصوليين في مواجهة خصومه السياسيين من الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح الإسلامي<sup>9</sup>. وفي مقابل دعمهم له، قدم صالح فرصة لهؤلاء المتشدددين الدينيين فرصة في البرلمان لعرقلة قانون مقترح في عام 2009 يهدف الى تحديد السن الأدنى للزواج في اليمن. استمر صالح باستخدام المتشدددين في مواجهته مع الجنوبيين، وخاصة الحزب الاشتراكي، وكذلك ضد الحوثيين<sup>10</sup>/ الزيديين في صعدة. وفي الغالب عادة ما كان هذا التحالف على حساب قضايا النساء.

<sup>7</sup> تقرير اليمن 2010، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقدم المحرز للأهداف الإنمائية للألفية (MDG): تشير إلى أن 76% من سكان اليمن ينشرون على 133,000 مسنونة.

<sup>8</sup> تقرير اليمن، 2010 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الأهداف الإنمائية للألفية.

<sup>9</sup> يتكون حزب الإصلاح من جماعة الإخوان المسلمين، زعماء القبائل، والدعاة المتشدددين.

<sup>10</sup> الزيدية هي طائفة شيعية، تنتسب الى الامام زيد بن علي، حفيد الحسين بن علي، حفيد النبي محمد(ص). وهي أقرب الطوائف الشيعية للفكر السني.

وبالرغم من كل هذا وعلى عكس الاوضاع المتدنية التي تظهرها مؤشرات المرأة اليمنية في تقارير التنمية ومع الصورة النمطية للمرأة اليمنية المحجبة المستضعفة، فإن الثورة اليمنية في عام 2011 اثبتت قدرة هذه المرأة على التعبئة و القيادة، وكانت الكثير من فعاليات الثورة تقاد من قبل نساء يمينيات متميزات، من بينهن الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان في صنعاء، بشرى المقطري في تعز، والكثير غيرهن<sup>11</sup>. وفي هذه الثورة فاجأت النساء اليمنيات في كل من ساحتي "التغيير" و"الحرية"، وهي ساحات الاحتجاج الثورية الرئيسية في صنعاء وتعز، وسائل الإعلام الدولية والعالم بأعدادهن، وبلاغتهن، ومطالبهن العامة الواضحة والصريحة. وقد عبرت طالبات وربات البيوت وناشطات عن تطلعاتهن لحياة كريمة وللتغيير من خلال مطالبة النظام بالرحيل<sup>12</sup>. وفي أعقاب الثورة، واجهت النساء اليمنيات مجموعة من التحديات، ومن الفرص الجديدة لإعادة تشكيل ادورهن في مستقبل اليمن.

## دور النساء في الثورة اليمنية

يمكن تقسيم مشاركة النساء في الثورة اليمنية إلى ثلاثة مراحل. بدأت المرحلة الأولى مع بداية الاحتجاج في 16 يناير، وانتهت في 21 مارس 2011، بعد مذبحه الشباب في ساحة التغيير في صنعاء، في ما سمي "بجمعة الكرامة". خلال هذه المرحلة، كانت تجابة المرأة للثورة تلقائية، معتمدة على مبادراتها الذاتية، وبتشجيع من مجموعة صغيرة من الناشطات. وإنضمت الى الساحات النساء العاملات والموظفات، والطالبات وربات البيوت والبنات والأخوات والأمهات بشكل فردي أو مع رهن. وكذلك فعلم النساء المنتميات الى أحزاب يمنية معارضة بشكل مستقل. كانت الشابات محاضرات و متحدات من على منصة ساحة التغيير. وأحضر رجال القبائل زوجاتهم وبناتهم إلى الساحات واكتسبن هولاء النساء الإحترام والتقدير لادوارهن ولمشاركتهن. كانت الساحات تعج بالنساء، وتراوحت مساهمتهن ما بين رفع الاكف والدعاء لشباب الثورة إلى وجودهن في طليعة المظاهرات. كما نصبن خيامهن الخاصة بتوفير المواد الغذائية والخدمات الطبية، وكذلك لرفع الوعي السياسي. وتمثلت هذه الأدوار للمرأة اليمنية في ساحات الاحتجاج في تعز وعدن والحديدة. وانضمت النساء في هذه المرحلة الى الاحتجاجات لأبواب مختلفة منها على بيل المثال وليس الحصر، البطالة والمحسوبية والفساد، والظلم، وانعدام وجود الخدمات، ومركزية السلطة، وعدم المساواة، وانعدام قيادة القانون والمظالم الواقعة على الجنوبيين والحويين، و سوء الإدارة الحكومية والتوزيع غير العادل للثروة.

بدأت المرحلة الثانية في 21 مارس 2011 بعد انشقاق قائد الفرقة الأولى مدرع اللواء علي محسن الأحمر، لحماية الشباب في ساحة التغيير في صنعاء. وتمت هذه الفترة الى 3 يونيو 2011 عندما نجى الرئيس السابق صالح بالكاد من محاولة اغتياله. كان انشقاق محسن مؤشرا على الانضمام الراسخ لكتلة أحزاب

<sup>11</sup> بالإضافة إلى ذلك، لعبت المرأة اليمنية دورا نشطا في دعم الثورات العربية الأخرى خلال الربيع العربي. في 16 يناير، 2011، وفي أعقاب الإطاحة ببن علي في تونس، اقترحت إحدى الناشطات وقفه لدعم الشعب التونسي أمام السفارة التونسية في صنعاء تجابت لها مجموعة من الناشطات من بينهن بلقيس اللهيبي، توكل كرمان، أمل باتشا، آرة جمال، ريم مجاهد وأخريات.

<sup>12</sup> بعض من الناشطات اليمنيات من ساحة التغيير فريدة اليريمي، جميلة الوجرة، فخرية حجيبره، حر عبد الله العنسي، أروى عبده عثمان، بشرى العامري، فاطمة الأغبري، بشرى السرابي، هيفاء وبال، آريا دماج، أمية وماجدة حداد، إشراق وأمل المأخذي، هدى العطاس، نيللي ناجي، انتصار نان، تهاني الخبيبه، مها عو، هدى الحبابي، أمة السلام الحاج، انتصار شاكر، نبيلة الزبير، ماح الشغدري، وميض شاكر، إلهام الكيسي، هدى باشرين، إمتان ورباب المضواحي، مية القواس، عاده عليا، آية بنت، فائدة الصبري، نجلاء العمري، بشرى العنسي، شذى الحرازي، هند ومي النصيري، ليلي ربيع، مها البريهي، حورية مشهور، رنا جرهم، نادية الكوكباني، ابتسام المتوكل، أمل حجر، أمل الغفاري، ميرة السامعي، اشواق الجرباني، وان شاهر، ماح وهيفا، بيع، جهاد الجفري، أميرة العرقي، قبول وراضية المتوكل، انتصار ويا مين القاضي، نبيلة المغتي، منى صفوان، ماح ردمان. أماني القاضي، فائزة السليماني، هدى جعفر، وآن العريفي، ميرة الفهيد، رنا غانم، أروى الخطابي، ابتسام الظفري، إلهام الكيسي، عفراء الحبور، مها صلاح، وهيبه صبرا، جميلة غالب، شفيقة الوحش، شفيقة مرشد، وفاء الوليدي، وفاء السباني، شفيقة القدح، ام مروان، ام الأحرار، مها الشغابي، علياء الشعيبي، إحسان دغيش، انتصار الهديالي، ماح عبد المغني، جميلة يعقوب. أفراح الزوبا، أروى عون، إيمان حمود القيري، أمة السلام الذارحي .

اللقاء المشترك الى إحتجاجات الشباب<sup>13</sup>. خلال هذه الفترة، بدأ التجمع اليمني للإصلاح، وهو الطرف الأكثر هيمنة وإنضباطا في كتلة أحزاب اللقاء المشترك، بممارسة تأثير أكبر على الساحات في حين بدأت بعض المجموعات المستقلة، بما في ذلك النساء، بالانسحاب من الاحتجاجات. ويلاحظ المراقبون أن تشددي حزب الإصلاح وحلفائهم، أمثال عضو التجمع اليمني للإصلاح، الشخصية القبلية ورجل الأعمال الشيخ حميد الاحمر، والقائد علي حسن، كانوا في طليعة حركات المد والجزر السياسية في الساحات، والتي منتهت هيمنة التجمع اليمني للإصلاح على المستقلين وغيرهم من الأحزاب السياسية.

بدأت المرحلة الثالثة مع التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2011، وهو اتفاق يقضي بنقل صالح للسلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، في قابل الحصانة المحلية. في تلك المرحلة، شعرن النساء اليمنيات أن كاسبهن الجديدة خلال المرحلة المبكرة من الثورة كانت في خطر، خاصة وإنهن كن زلن يواجهن تحديات قبل الثورة. وتعقدت الأمور بشكل أكبر حين بدأت تحديات جديدة تتعلق بالسلطة والأمن تلقي بظلالها على طالب التغيير السياسية والاقتصادية الأساسية التي سعت إليها الانتفاضة الشعبية.

### العوامل الكامنة وراء مشاركة النساء في الثورة اليمنية

هناك عدة عوامل الهمت، يسرت، وشجعت مشاركة لم يسبق لها مثيل للنساء في الثورة اليمنية. أولها، ان المطالبة بالموطنة المتساوية، والعدالة، والإصلاح السياسي وبحياة أفضل كانت مطالب مشروعة للرجال والنساء على حد سواء. فهتف كل منهما من اجل استعادة كرامته وعزته. وافترضت النساء المحتجات في تلك المرحلة الأولى من المظاهرات ان دورهن القيادي في الثورة من شأنه أن يضمن لهن نفس الحقوق المدنية والإنسانية مثل نظرائهن من الرجال، وان هذا الدور سيعزز من مكانتهن كشريكات فيقيبات في بناء اليمن الجديد.

ألهمت الثورة التونسية أيضا المرأة اليمنية إلى الخروج والاحتجاج ضد نظامها فقد اهليته وشرعية لطول فترة حكمه التي استمرت 33 عاما، رمت اثناءها من بوابة لائقة وكريمة. كما شجع الدور الحيوي والنشيط للمرأة التونسية في الثورة الشعبية، التي اسقطت نظام الرئيس زين العابدين بن علي، النساء اليمنيات على الانخراط في دور احتجاجي مماثل.

لا شك ان للتغطية الإعلامية الدولية والعربية دور آخر رئيسي في تشجيع مشاركة النساء. فقد التقطت كاميرات التلفزيون الملايين من المتظاهرين/ت في ما يسمى ب(المليونية) خلال الثورة المصرية في ميدان التحرير. وأصبحت المرأة هي بطلة هذا البث التلفزيوني. واستحوذت البرامج الحوارية والنقاشات التي بدأت باستضافة المرأة التونسية ثم المصرية على اهتمام العالم. وأصبحت المدونات الشابا وناشطات وسائل الاعلام الاجتماعية في قلب الثورة، وقمن بحشد المتظاهرين/ت من الشباب من خلال تبادل الرسائل والمعلومات. لم يمض وقت طويل حتى أصبحت الثورة اليمنية والنساء اليمنيات في بؤرة اهتمام وسائل الاعلام العربية والعالمية. ومن خلال التغطية الإخبارية العربية والبرامج الحوارية، أصبحت النساء اليمنيات، حتى الأميات منهن، يدركن جيدا التطورات السياسية والحاجة إلى التغيير. مع ذلك، كانت النساء المتعلمات في الغالب هن اللواتي نزلن إلى الشوارع خلال الثورة اليمنية، وواصلن بعد ذلك النضال في المرحلة الانتقالية.

<sup>13</sup> تشكلت أحزاب اللقاء المشترك رسميا في عام 2003 من ستة أحزاب معارضة تشمل: (التجمع اليمني للإصلاح)، الحزب الاشتراكي اليمني، الذي يمثل بعض بقايا قيادات الجنوب اليمني السابق، حزب الحق (حزب شبه ديني)، الحزب الناصري (الوحدوي)، حزب اتحاد القوى الشعبية، وحزب البعث.

كن معظم المتظاهرات اللواتي بدأن لأول مرة المظاهرات في ساحات التغيير والحرية من المقيّمات في المدن الرئيسية كصنعاء وتعز وعدن والحديدة. حيث توفرت لهن فرص أفضل للتعليم والعمل، وكذا التعرض لوسائل الإعلام العربية والعالمية، مقارنةً بنظيرتهن في المناطق الريفية<sup>14</sup>. بشكل عام، أنتت هؤلاء المتظاهرات من الـ 35 في المائة من النساء اليمنيات اللواتي يجدن القراءة والكتابة، ومن الـ 5 في المائة من النساء العاملات. وكن زوجات وأمّهات وبنات وأخوات سكان المدن من الرجال المتعلمين. وكن يتسمن جميعهن بقدر من الوعي السياسي والاجتماعي. إن هؤلاء النساء والشابات المتعلمات والمتفقات، وهؤلاء الشباب والرجال المتعلمين والمتففين، هم من علوا فتيل الثورة.

ومن خلال المنح الدراسية وفرص الزمالة للدراسة في جامعات الخارج تم تمكين من النساء اللاتي اركن في الثورة، رغم عددهن البسيط فقد فتحت هذه الفرص أبواباً لمعظم النساء الناطات. كما قامت معاهد اللغات بربط الناطات والشابات بعالم واسع من المعرفة والمعلومات، وخااة تلك المتاحة عبر بكة الانترنت. ومع المعرفة جاءت أفكار التغيير.

بالإضافة إلى ذلك، كات المرأة اليمنية الشابة والناطة، التي تحددت النظام خلال الربيع اليمني، هي من فس الجيل الذي عاا ر الحريات قصيرة الأمد التي كات قد ازدهرت في الفترة بين توحيد مال وجنوب اليمن عام 1990 والحرب الأهلية اللاحقة عام 1994 والتي أهت بدورها هذا الإفتاح السياسي. ولان هذا الجيل قد ذاق فترة تحقيق ديمقراطية وحريات حقيقية، لذا فقد ظل يحمل قيمها ومعاها. و بعد حرب عام 1994 التي أهت بهزيمة الحركة الإفصالية في الجنوب، وإحسار التعددية والحريات حملنساء هذا الجيل بذور تلك الفترة الوجيزة من الحريات السياسية معهن، وقمن بزرها دون خوف في تربة ساحتي التغيير والحرية في عام 2011.

كان لتواجد المرأة القيادي في الخطوط الامامية للمسيرات هدفا إستراتيجياً آخر من حيث قيامها بإستخدام العادات والتقاليد والأعراف التي تحرم على النظام من مهاجمتهن او قتلهن. لذلك، عمدن النساء والناطات الى لعب دور حامي للمظاهرات والمسيرات من جهة، ومن أخرى قمن بتحديد أدوار اجتماعية جديدة لإفسهن. حتى عندما لجأ النظام السابق إلى إحتجاز توكل كرمان<sup>15</sup>، كات مسألة أيام قبل ان تضطر السلطات إلى إطلاق سراحها تحت غط الثقافة والتقاليد، واستجابة للإحتجاجات الشعبية الراضة لإحتجازها بغير سند قانوي. ومنذ ذلك الحين، توقف النظام من اللجوء الى إحتجاز النساء، ولجأ بدلا من ذلك إلى تشويه سمعة ورف الناطات السياسيات<sup>16</sup>.

بالرغم من تاريخهم القصير في اليمن، فإن برامج وناشطة منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والحقوق المدنية، وحقوق المرأة كان لها أيضا تأثير في تحضير النساء والشباب والناطين الإعلاميين للثورة<sup>17</sup> وقد اسست وترأست وادارت النساء بعض لباا به من هذه المنظمات. ومنحتهن فرص المشاركة في الندوات وورشات العمل والمؤتمرات الإقليمية والدولية والإحتكاا بالآخرين إمكنااية تحسين ادائهن وفعاليتهن حتى على المستوى الفردي التي ظهرت جلية أثناء الإفتااة الشعبية.

أخيرا وليس آخرا، لقد وعت الأمم المتحدة (UN)، من خلال سنوات عملها في اليمن، أسس لتقدم وهوض النساء اليمنيات بحيث تتواءم مع متطلبات المواثيق الدولية واتفاقيات حقوق المرأة وحقوق الإنسان ومع

<sup>14</sup> تم صب أول خيمة في ساحة التغيير يوم 16 فبراير 2011. كان لدى النساء أربع خيام للنوم (جميلة الوجرة، فريدة اليريمي، تصاراكر، سماح عبد الكافي واحسان دغيش) بالإضافة إلى خيمة توكل كرمان.

<sup>15</sup> اعتقلت توكل كرمان في 23 يناير 2011. وأفرج عنها بعد بضعة أيام.

<sup>16</sup> الرجوع إلى الحوادث المذكورة لاحقا في هذه الورقة.

<sup>17</sup> عملت هذه المنظمات غير الحكومية أيضا على القضايا المتعلقة بحرية الصحافة، والفساد، والشفافية والمساءلة.



المعايير الدولية. واعتبرت اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان مرجعيات رسمية ووثائق لدعم لنساء في مطالبهم من أجل المساواة على المستوى الوطني.

## التحديات التي تواجه النساء في مرحلة ما بعد الثورة في اليمن

رغم ان الثورة الشعبية قد رفعت من أهمية وارصدة النساء الناشطات ووفرت لهن فرصا جديدة للتقدم. إلا ان المشاكل الأساسية التي تواجه النساء ظلت دون حل، بل ان توابع الثورة قد أضافت إليها تحديات جديدة.

### الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتدهورة

تحولت الاحتجاجات السلمية التي بدأت في يناير 2011 إلى مواجهات عسكرية بين أنصار ومعارضى النظام السابق في مايو 2011<sup>18</sup>. وأصبح النساء مرة أخرى ضحايا لنزاع لم يسعين اليه ولم يكن بمقدورهن إيقافه. ونتيجة لذلك، قتل المئات من الرجال والنساء وجرح الكثير غيرهم، وتم تدمير البنية التحتية للبلاد. وضاعف انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود والمياه من المعاناة، وغرقت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية حادة. نظرا لهذا الوضع الخطر دعا مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 2014، الصادر في 21 أكتوبر 2011، لإنهاء العنف في م في 23 نوفمبر 2011، واعدت مبادرة مجلس التعاون الخليجي<sup>19</sup> وآلية تنفيذها خارطة طريق لتسوية سياسية وانتقال سلمي للسلطة. وكانت المهمة الأولى للرئيس التوافقي، عبد ربه منصور هادي، إلى جانب حكومة الوحدة الوطنية<sup>20</sup>، هي إعادة السلام وإنهاء جميع أشكال النزاعات المسلحة والانقسام في القوات المسلحة، وإزالة حواجز الطرق ونقاط التفطيش من خلال تشكيل لجنة الشؤون العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار.

ونظرا لتصاعد أعمال العنف التي استمرت لمدة عام تقريبا، تراجعت المطالب السلمية للنساء الداعية للتغيير والسعي من أجل حياة كريمة، والتي كانت قد تعززت في بداية الثورة، الى مجرد مطالب الحفاظ على أمنهن وسلامة أسرهن. وتدننت تطلعاتهن إلى تأمين الخدمات الأساسية الكهرباء والمياه والوقود، والغذاء. ورغم أن الرئيس هادي واللجنة العسكرية أنهوا الاشتباكات المسلحة وتحسن الوضع الأمني، إلا ان القلق لم يفارق النساء إزاء الانقسام المستمر في العاصمة بين الفرقة المدرعة الأولى المنشقة والحر في الجمهوري التابع للنظام السابق واستمرار نقاط التفطيش. وبينما تابعت النساء تغيير القيادات العسكرية والأمنية التي قام به الرئيس التوافقي، إلا أنها كانت ما تزال تنتظر توحيد الجيش اليمني تحت قيادة واحدة.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تخشى النساء من تهديدات تنظيم القاعدة والمتفجرات التي زرعت الرعب في أنحاء صنعاء وعدن والمكلا، فضلا عن محاولات الاغتيال التي تستهدف بعض رجالات الرئيس العسكريين والامينين وبعض قادة الحزب الاشتراكي. أما في محافظة أبين الجنوبية، لا تزال النساء يشعرن بالقلق البالغ من الأفخاخ المتفجرة المزروعة التي غالبا ما تستهدف قادة اللجان الشعبية وهي مجموعات أهلية محلية

<sup>18</sup> في مايو 2011 اندلعت المواجهات العسكرية بين زعيم قبيلة حاشد صادق الاحمر، مدعوما من رجال قبيلته واخوته، وكما قيل من قبل علي محسن قائد اللواء الأول مدرع المنشق، من جهة وبين قائد الحر في الجمهوري ونجل الرئيس السابق من جهة أخرى. ووقع القتال في مناطق الحصبة، صوفان وبني الحارث شمالي العاصمة صنعاء. بعد فترة وجيزة، انتشرت الاشتباكات إلى ارحب ونهم (شمال محافظة صنعاء). شملت مناطق القتال الجديدة هذه رجال قبائل تحت القيادة الروحية للشيوخ عبد المجيد الزنداني، وذلك لمحاربة قوات الحر في الجمهوري الموالية للنظام السابق المتمركزة في تلك المناطق. علاوة على ذلك، إستمر القتال بين الحواريون وبين ورجال القبائل الموالية للتجمع اليمني للإصلاح في صعدة والجوف وحجة، وعمران. على صعيد اخر وفي مدينة تعز تعرض شبابها لحملات من القمع الوحشي من قبل القوات العسكرية والأمنية التابعة للنظام السابق. وفي الوقت نفسه، استولت القاعدة (أنصار الشريعة) على محافظة أبين في جنوبي البلاد وتحدثت المجلس المحلي والوحدات العسكرية المرابطة.

<sup>19</sup> تم التوقيع على آلية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج من قبل الرئيس السابق صالح، رئيس حز في المؤتمر الشعبي العام، وحلفائه ومن قبل أحزاب اللقاء المشترك وشركانة (المجلس الوطني لقوى الثورة). لم تكن المكونات الأخرى مثل الحواريين، الحراك والشباب ومنظمات المجتمع المدني، والمرأة جزءا من هذا التوقيع ولكن تم تضمينهم اليات المبادرة باعتبارهم العناصر الفاعلة على ارض الواقع.

<sup>20</sup> أدت الحكومة الجديدة اليميني الدستورية في نوفمبر 2011.

قاتلت إلى جانب دولة طرد تنظيم القاعدة من أربين في يونيو 2012. وحتى يومنا هذا، مازلت تفجيراً وتفخيخاً والاعتقالاً جزءاً من حياة يومية في اليمن، مما يؤدي إلى إعاقة عمل منظمات وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية، وإضعاف فرص نجاح مؤتمر حوار وطني شامل حجباً زاوية في الاتفاق الانتقالي.

لا تزال شكاوى نساء وهمومن، وأفكارها المتعلقة بأوضاع الأمني غير مسموعة. كما لا تزال حاجة أكيدة مشاركتهم كاملة ومتساوية وفعالة في جميع مراحل عمليات سلام بالنظر إلى دورهن الحيوي في منع وحل صراعات وبناء سلام<sup>21</sup> غير ملبي. علاوة على ذلك، فإن جنة شؤون عسكرية تحقيق الأمن والاستقرار تفقد إلى أي تمثيل من قبل نساء.

طغت نزاعات مسلحة على حركة تغيير سلمية، فابعدتها عن أهدافها بسيطة متمثلة في تحسين سبل حياة وظروف معيشة. وأثر صراع على بنية بلاد تحتية غير مكتملة، وأصابها بأضرار باغة، كما أصاب بلاد بفشل ما يذريع عانت على إثره اليمن من تدهور غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية. ووفقاً لتقييم الاقتصادي الاجتماعي المشترك (JSEA)، الذي انجز في 2012، فقد زاد معدل فقر وخلال عام واحد من الأزمة من 42 في المائة في عام 2009 إلى 54.5 في المائة بحلول نهاية عام 2011. وقد تأثر الأسر التي تعولها نساء أكثر من غيرها. وفي وقت نفسه، أفاد برنامج الغذاء العالمي (WFP) أن هناك 10 مليون شخص غير مؤمن من ناحية غذائية في مارس 2012، "مسجلاً ارتفاعاً في نسبتهم من 32 في المائة في عام 2009 إلى 45 في المائة في عام 2012، مع وجود نصف هذا العدد، أي 5 ملايين شخص، غير مؤمنين من ناحية غذائية على نحو خطير. هذا بالإضافة إلى 5 مليون طفل تحت سن 5 سنوات يعاني من سوء تغذية حاد". وقدرت مفوضية عليا للاجئين أن 806,600 شخص يعتبرون الأكثر تضرراً من صراعات، بما في ذلك الأطفال الذين تورطوا مباشرة في أو تضرروا من الاقتتال والعنف، فضلاً عن 213,000 الذين من المفترض أن يعودوا إلى مناطقهم بعد نزوحهم من حر في شمال. بالإضافة إلى 203,900 لاجئ وطالب جوء، وحوالي 150,000 نازح في جنوب<sup>23</sup>.

في وقت نفسه، تأثر خدمات الاجتماعية بشكل كبير في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك خدمات صحية وتعليمية، ومخصصات شبكة الأمل الاجتماعي. زاد هذا الانخفاض في تقديم خدمات من إفقار ومعاناة أسكلاً الذين كانوا معرضين لخطر أساساً. يمكن أن يعزى الأثر السلبي الكبير والمباشر لأزمة عام 2011 على صحة الأفراد ورفاههم مباشرة إلى كونهما يمن بجلة تدهور مزمنة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن وجهة نظر اقتصادية، لاحظت تقييم الاقتصادي الاجتماعي المشترك (JSEA) أنه منذ بدء صراع، انخفضت مستويات الإنتاج والصادرات، وأغلقت الأعمال والصناعات بشكل كامل تقريباً. بناء على ذلك، تشير تقديرات إلى أن معدل البطالة بين الشباب ونساء قد زاد.

<sup>21</sup> قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة، 2014 (2011,10,21) المعتمد في الاجتماع 6634 للمجلس.  
<sup>22</sup> "أعدت تقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (JSEA) عام 2012 استجابة لطلب من وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC)، وتم بالاشتراك مع بنك دولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الإسلامي. وكلها لغرض الأساسي من JSEA هو تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة في اليمن، وتحديد التحديات والأولويات الرئيسية للتدخل في وقت مبكر، في مقام الأول لفترة الانتقالية، التي من المتوقع أن تمتد إلى نصف الأول من عام 2014". تقرير تقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (JSES 2012).  
<sup>23</sup> تقرير التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (JSES 2012).

## أضرار غير مرصودة وبيانات غير مكتملة

من الصعب التأكد من الآثار التي ركنها صراعات على النساء بل اعتماد على تقرير JSEA فقط. ومن الضروري الحصول على مزيد من معلومات تقييم مرلة ما بعد ثورة بشكل صحيح. إذا فاجم معلومات على أساس فصل بين جنسين من شأنها كشف عن مزيد من تأثيرات سلبية على النساء. يذكر "برنامج انتقالي لاستقرار والتنمية 2012-2014" الشباب والنساء يشكلون عناصر مشمولة في بناء سياسي، الأمن، واستقرار وفي مرلة عايش اقتصادي واجتماعي، عدم حديد ميزانيات راعي بعد جندي فمن شأنه يتجاوز كثير من قضايا النساء في سياق عام تنفيذ مشاريع. وكذلك حال بالنسبة لملحق خاص بالنساء في هذا البرنامج.

أخيرا، على الرغم من أن برنامج انتقالي لاستقرار والتنمية يوصي بضرورة تعزيز تحليل جندي، ويشجع على وضع ميزانية وخصيص الأموال لتمويل قضايا متعلقة بأنواع اجتماعي وبمشاريع قائمة بدأها، اجتماعات أصدقاء اليمن والمجموعة استشارية في كل من رياض ونيويورك<sup>24</sup> م هتم بوجود خبراء ومتخصصين في أنواع اجتماعي<sup>25</sup>.

## عدم وجود ممثل ثابت للنساء في خطة المبادرة الخليجية

في 17 أفر كل من قرار مجلس الأمن رقم 2014 والية تنفيذية لمبادرة الخليجية بمعاناة النساء وضرورة صوهم على دور معترف به في مرلة انتقالية، خطة دول مجلس التعاون الخليجي<sup>26</sup> ممتدة على فترة عامين قد جمت عن حديد كوال ال 30 في مئة لتمثيل نسائي في جميع كيانات واللجان انتقالية وحوار وطني واستعاضت عن ذلك بتمثيل "بنسبة ملائمة"<sup>27</sup>، الأمر الذي يترك مشاركة النساء فعلية مرهونة بأهواء الالعبين السياسيين الرئيسيين. وقد كشفت كلمة "ملائم" عن عدم رغبة طرفين الأساسيين موقعين في اعتماد كوال ال 30 في مئة لتمثيل مرأة أثناء مرلة انتقالية. وقد مفسر مصطلح "تمثيل ملائم" بشكل مختلف من قبل الأطراف السياسية المختلفة. ففي نوفمبر 2011، م رشيح ثلاث نساء في كومة ووافق مؤافة من 32 وزيرا. بينما م ممثل مرأة في لجنة شؤون عسكرية تحقيق الأمن واستقرار وفي اللجنة استشارية رئاسية<sup>28</sup>.

م يتم اعتماد ممثل 30 في مائة من النساء في بين انعقاد مؤ مرأة وطني في مارس 2012، يث ذكر ذلك بصرقة في خطاب رئيس وزراء محمد سيام با سندوه ثم في بيا مؤ مر. وأثناء عملية تحضير لحوار وطني<sup>29</sup>، ضمت لجنة ال 24 في مائة من النساء<sup>30</sup>، هذه النسبة انخفضت بعد ذلك إلى 19 في مائة، عندما م تشكيل اللجنة الفنية لإعداد مؤ مر حوار وطني<sup>31</sup>.

<sup>24</sup> مؤ مر مانحين خاص بيايمن، رياض، 4 سبتمبر 2012. اجتماع FOY في نيويورك 27 سبتمبر 2012.  
<sup>25</sup> دعيت امرأ لل حضور مجموعة استشارية CG في سبتمبر 2012 في امرأة ودة فقط من منظمة غير حكومية (SOUL) ضرت ذلك اجتماع. وفي اجتماع أصدقاء اليمن في العام نفسه م يطلب من أي امرأة مشاركة في اللقاء. بدأت فكرة مجموعة أصدقاء اليمن (FOY) كنتيجة مؤ مر نند في يناير 2010 الذي اهتم بتركيز على: 1. ال تحديات السياسية 2. تعزيز أموال الدوة 3. ويدا دخل في اقتصاد 4. حسين الإطار مؤسسي. هذا وقد انعقد اخر اجتماع FOY لأصدقاء اليمن في نند في مارس 2013.  
<sup>26</sup> نص أية فاق دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) مادة (26)، على انه: "يجب أن مثل مرأة بشكل ملائم في جميع مؤسسات مشار إليها في هذه الآية".

<sup>27</sup> رفض طرفا موقعا (مؤ مر شعبي عام، حزب حاكم آنذاك وأزاب للقاء مشترك، ائتلاف معارضة بنذاك) ال 30% كوال نسائية مقترقة وطلبا من جمال بن عمر استخدام مصطلح "تمثيل ملائم" بد من ذلك.

<sup>28</sup> أفت اللجنة استشارية رئاسية من أربعة رجال (اثنان من زب مؤ مر شعبي عام واثنان من أزاب للقاء مشترك).  
<sup>29</sup> أية مجلس التعاون الخليجي (GCC) مادة (20) وكذ: "يجب أن مثل مرأة في جميع مجموعات مشاركة في حوار وطني".  
<sup>30</sup> م عيين امرأين، راقية ميد ونادية سفاف، أي جانب ستة رجال آخرين في لجنة ال 24 صال (عبدا كريم ريباني، ياسين سعيد نعمان، عبدا وهاب الأنسي، عبدا قادر هلال، سين عرب وجعفر باصباح).

فقط عند قديم قريير نحة حوار وطني الى رئيس جمهورية، رئيس مؤ من حوار وطني عبد ربه منصور هادي في 22 ديسمبر 2013، م حديد صة ال 30 في مئة تمثيل نساء رسميا في وثائق مؤ من حوار وطني. كل هذا الإنجاز نتيجة مساعي نساء في اللجنة الفنية. وبالتالي، عندما بدأ مؤ من حوار وطني في 18 آذار عام 2013، وصلت نسبة مشاركة فعلية لنساء الى 28 في مائة وكن م مثل نساء في هيئة رئاسة مؤ من حوار وطني<sup>32</sup>، باستثناء نائبة مقرر، إ ثلث مجموعات عمل حوار باغ عددها سعة رأسها نساء<sup>33</sup>. كما م عيين سعة وعشرو في مائة من نساء قاضيات في لجنة معايير ونظام، و 25 في مائة من نساء لجنة توافق.

كشفت هذه تناقضات في نسبة مشاركة امرأة في عملية سياسية عن عدم وجود التزامات جادة من قبل قيادة سياسة و لاعبين رئيسيين. ويمكن أيضا تفسيرها بأ مكتسبات نساء من ممكن تراجع اثناء فترة متبقية من حوار وطني وصياغة دستور، و انتخابات عامة.

تلى الأ، زال حركة نسائية في اليمن مشتتة رغم بعض جهود و وجد رؤية استرل يجية مودة ما يمكن قيام به خلال كامل عملية انتقالية. هناك نساء في مناصب قيادية لمؤسسات انتقالية، وكن من دور وجود تنظيم، ن حظى هذه نساء بتأييد مناسب منع تضارب في تمثيل امرأة تعرض ناشطات من نساء مشاركات في مؤ من حوار وطني هجوم من قبل رجال دين، على أنهن مناصرات لجندر وأنواع اجتماعي أسئ أصيت دى هو ع. في نفس الوقت، فتقر هو ع نساء إلى أية نسيتق دعم بعضهم البعض في مجموعات عمل تسعة في مؤ من. نتيجة ذلك، من مرجح أن ظل مصباح امرأة و قوقها غير محمية با قدر كافي.

### نساء في مواجهة الأصوية وبعض مشائخ قبائل وبعض قادة عسكريين

بعد ثورات ربيع عربي، برز الإخوة المسلمو ك مجموعة سياسية و يدة في المنطقة، منظمة تنظيمي جيدا، و القدرة على ملء فراغ سياسي. وسبب ذلك قلقا دى ناشطات في مختلف أنحاء شرق الأوسط على مكاسبهن محققة. في اليمن، كل وضع مختلفا إلى د ما، إذ نبع مخاوف ناشطات في معظمها من تحالف ثلاثي لقيادات دينية الأصوية، وبعض قيادات عسكرية وبعض مشائخ قبائل و الذين أستكروا مطاب نساء داعية لمساواة بين جنسين عبر وصفها بجزء من جندة غربية شيطانية.

في اليمن، مثل جماعة الإخوة المسلمين، التي تعتبر بمثابة عمود فقري حزب الإصلاح، نسخة معتبة نسبيا من الإسلام. الى جانب جماعة يتواجد فصيلا اخر داخل تجمع يماني للإصلاح، ول هو يار دعاة متشدد والثاني فصيل قبلي. وفي حاة اليمنية يتخوف دعاة دولة مدنية من هيمنة فصائل

<sup>31</sup> في بداية م عيين خمس نساء في اللجنة الفنية: راقية ميد، وكل كرما، أمل باشا، راضية متوكل، نادية سقاف، يز احسني الى جانب عشرين رجلا. كل رجال؛ عبد كريم ريباني، ياسين سعيد نعم، عبد وهاب الأنسي، عبد قادر هلال، جعفر باصباح، سين عرب، مد عوض، مام باشر، يل، سام شرجبي، سلط عتواني، صباح باصوره، صباح هبرة، صلاح سيادي، عبد عزيز بن بتور، عبد الله صنح (ملحة طفي شطارة)، ماجد مدجي، محمد عبد سلام، محمد أبو حوم ونصر طه مصطفى. وكانت نسبة هذا تمثيل 27 في مائة لنساء. في 17 سبتمبر 2012 أضاف مرسوم رئاسي ستة رجال أعضاء جدد إلى اللجنة الفنية: ياسر رويني، محمد موسى عامري، عبد الله نخبي، عبد قوي رشاد، عبد رشيد عبد حفيظ وعلي سن زكي. أدت هذه الإضافة إلى انخفاض صة نساء إلى 19 في مائة.

<sup>32</sup> اختار رئيس NDC خمسة نواب ذكور في مؤ من رئاسة مقرر من ذكور ونائب مقرر من الإناث (نادية سقاف).

<sup>33</sup> رأست نساء ثلاث من أصل سعة من مجموعات عمل وهي قضية صعدة، حريات وحقوق و العدالة انتقالية وهن بنفس الترتيب: نبيلة زبير، مجموعت عمل مثل بلقيس الهبي، نائب الأول فريق قضية جنوبية، نجاة جمعا، نائب الأول مجموعت عمل للتنمية مستدامة، وفاء اسماعيل نائب أول عن فريق حريات وحقوق، طيبة بركات، نائب أول فريق العدالة انتقالية، أ إيما خطيب نائب الأول لهيئات مستقلة، وأصبحت يز احسني، علياء فيصل عبد لطيف ورنا غانم نوابا ثانياين فرق دفاعو الأمن، العدالة انتقالية، وبناء دولة. في بين م اختيار شذى حرازي، نور شامي و ليمة جحاف كمقررات فرق منظمات مستقلة، حريات وحقوق، و العدالة انتقالية.

متشددة (الدعاة وقبيلة) على يار الإخوان المسلمين داخل حزب الإصلاح في مسائل ذات علاقة بتغيير حقيقي في سلطة ومطاب المرأة محددة<sup>34</sup>. بالإضافة إلى ذلك، خشى الناشطات هيمنة متوقعة الإصلاح على الأزاب الأكثر قدمية كحزب اشتراكي وحزب ناصري ضمن إئتلاف أزاب لقاء مشترك.

يعتقد بعض مراقبين يمينيين وغربيين أنه في مر لة معينة م ستبلاء على ثورة شبابية شعبية في اليمن، من قبل بعض رجال دين، أمثال شيخ عبد مجيد زنداني وأباعه، وبعض افراد عائلة الأمر قبلية (خاصة ميد)، وقائد فرقة الأوى مدرع، علي محسن م. يؤكد مراقبو أنه بارغم من أ أزاب لقاء مشترك وخصوصا شباب تجمع يماني للإصلاح<sup>35</sup> كانوا يهيمنون عدديا وظاهريا على سلة تغيير بعد 18 مارس 2011، واقع يشي بأ الأصويو،<sup>36</sup> وفرقة الأوى مدرع، وميد الأمر، كانوا هم من وضعوا قواعد جديدة لعمل ومشاركة داخل سلة بتمويلاهم ونفوذهم. فقد صرح ميد الأمر غير ذي مرة بانه صرف قريبا نصف ثروة دعم سلات (كإيف الأغذية، وخدمات لوجستية، وغيرها من لوازم الخيام، منصات، أنظمة صوت، وأجهزة تلفزيون وغير ذلك). ومع مال جاءت قدرة على سيطرة. اشارت أربعة وادث وصفتها ناشطات إلى هذه هيمنة وعلى هديدها مكتسبات النساء.

#### حادثة الأوى

م يكن على الرئيس سابق صباح<sup>37</sup> يحذر في خطبته يوم جمعة 14 ابريل عام 2012 من ختلاط غير اللائق بين النساء ورجال في سلات عتصام وفي مسيرات و تجاجات يلتقطها متشددين دينيا ويستخدمونها في عزل النساء عن رجال في سلة التغيير. ورغم أن النساء رددن على هذا افتراء ولطبخ شرف با خروج بأعداد م يسبقها مثل في مظاهرات ضد مقولة الرئيس سابق وضد هذا تشوية، إلا أن ضرر كك قد وقع. ومنح هذا انتقاد الأصويين فرصة ذهبية ممارسة عزل الذي سبق و رددوا في طبقة وسرعا ما شرعوا في طبقة عند مهاجمة ومحاصرة مجموعة صغيرة من رجال والنساء ناشطين الذين انضموا إلى دى مسيرات عفوية تجاجية ضد مقولة صباح بسبب ختلاط. وعرضن ناشطات لولا في رفض نصياح العزل لضرب. وخلال استجابات والتحقيقات، همت النساء ناشطات اطلاباً من جامعة الإيما، التي يملكها ويديرها شيخ عبد مجيد زنداني، وجنودا من فرقة الأوى مدرع بل عتداء عليهن وضربهن ومحاصرهن.

#### حادثة ثانية

عقب حذير الرئيس سابق من ختلاط، م نقل النساء محتجات لولا في شغلن مسلة وسطى الأمامية من منصة منذ بداية ثورة إلى دى جوانب منصة. بعد فترة وجيزة، م وضع بل ول مسلة نسائية مخصصة تحديد خط فصل. وبعدها، أضيفت شراشف بلاستيكية اجبة ول منطقة النساء منعت

<sup>34</sup> يتفق بعض محللين على بعض سلفيين متشددين، وبعض زعماء قبائل، وفرق جيش منشقة وقفوا مع شباب ثورة يس من منطلق الإيما بتغيير أو باقيم الديمقراطية المدنية. بل هو في غلب ضاقوا ذراعا بتزايد مركز سلطة نظام سابق داخل عائلة صباح مباشرة، فكل بعضهم يصفي سابات قديمة.

<sup>35</sup> ومع ذلك يجوز قول بل نساء الإصلاح بعد جمعة كرامة أصبحن الأكثر ضورا في سلات لإنضباطهن مثير لإعجاب. وكانت سلة في ذلك وقت حتى سيطرة جنة الأمن تابعة للإصلاح فكانت المرأة مستقلة ناشطة جاهد من أجل استمرار واجدها.

<sup>36</sup> اعترفت وكل كرما في ذلك علقها على فيس بوك بأ سلة التغيير والجنة التنظيمية كانت حتى سيطرة أستاذ جامعي يدرس في كل من جامعة صنعاء جامعة ويم، ويدعى صباح سنبان.

<sup>37</sup> في 15 أبريل، ذكر الرئيس صباح، الذي كك مستاء وغازبا من دور المرأة محوري والقوي في تجاجات، من اختلاط امرأة بشكل غير نثق مع رجل في مظاهرات وفي سلات.

رجال من رؤية النساء والعكس. وأخيراً، مأمين ممر خاص للنساء بعد عزل باباب ديدي صغير و يؤدي مباشرة إلى منطقتين في الساحة، يحرسه أعضاء من اللجنة الأمنية.<sup>38</sup> في نهاية المطاف، فضلت اللجنة الأمنية عدم بقاء النساء في الساحة، خصوصاً بعد اندلاع مواجهات عسكرية في منطقة حصبة التي تقع بالقرب من منطقة تجاج. كما منعت لجنة الأمن للنساء من قضاء الليل في خيام.<sup>39</sup> اشتكت النساء محتجات من هذه التعديلات على قوقهن وكذلك على الهجمات على قادة زاب للقاء مشترك، وخصوصاً تجمع اليمنى للإصلاح، وكن يمكن ممثلو الأزاب من كبح جماح اللجنة الأمنية، التي كل يسيطر عليها من خارج الساحة.

#### حادثة الثالثة

في أبريل 2011، منعت النساء تابعات حزب الإصلاح في الساحة تغيير النساء زيديات (رار التغيير)<sup>40</sup> من إجراء مسيرات بمطابهن وشعارهن الخاصة من منطلق كل مسيرات تم عبر اللجنة التنظيمية<sup>41</sup> عندما أصرت النساء زيديات على تنظيم مسيرة خاصة بها، واجهتها النساء تابعات للإصلاح، وأعقب ذلك اشتباكات بالأيدي في أكثر من مواجهة.

#### حادثة الرابعة

في ديسمبر 2011، أصدر بعض أعضاء جمعية علماء<sup>42</sup> فتوى كفيرية ضد بشرى المقطري، وهي إحدى ناشطات الشباب في الساحة حرية بتعز بسبب منشور كتبت فيه المقطري، "يبدو أن الله كل غائباً في خدار وهي قرية التي عرض فيها مشاركو/ت في "مسيرة الحياة" التي قطعت مسافة بلغ 260 كيلومتر من مدينتهم إلى عاصمة بسبب سوء المعاملة. في وقت لاحق، أوضحت المقطري أنها لم نكر وجود الله، لكنها ساءت عن وجوده في ذلك اليوم حديداً. ومع ذلك، لم يقبل رجال الدين وضحها. منذ ذلك الحين،<sup>43</sup> م مضايقة المقطري، وهي عضو في اللجنة المركزية لحزب اشتراكي، وهوجمت جسدياً ولم تشهير بها في وسائل الإعلام، ولم تهدد بإيها أكثر من مرة.

إذ كانت المذكورة أعلاه قدم بعض الأداة على وجود جاف متنامي بين الأصوية وبعض قوى قبلية وعسكرية والتي من شأنها عرقلة قدم النساء واعاقة صوتهن على قوقهن. خاصة إذا استمر هذا التحايف بكسب نفوذ خلال فترة انتقالية على ساب قوى جديدة وعلى ساب فرص جديدة سمح للنساء بلعب أدوار مصيرية في عملية تشكيل مستقبل اليمن.

<sup>38</sup> بدأت اللجنة الأمنية في شهر فبراير عام 2011، بعد أيام قليلة من بداية ثورة. وبدأت كعمل طوعي للشباب. وعندما وسعت الساحة التغيير، وها شباب زاب للقاء مشترك يقودهم الإصلاح يوب في غلب.

<sup>39</sup> كانت وكل كرماً، حائزة على جائزة نوبل وعضو في زاب تجمع اليمنى للإصلاح، هي واليدة التي استمرت في المبيت والإقامة في خيمة الساحة مع زوجها.

<sup>40</sup> إذ أسباب مشاركة حوثيين في ثورة شبابية هو خوفهم وقلقهم من سيطرة قائد فرقة الأولى مدرع علي محسن من عدوهم الأول في روب صعدة السبعة بعد انضمامه للثورة على الساحة التغيير فارسلت حركة شبابها وشابها من خلال المكو صمود.

<sup>41</sup> كونت اللجنة التنظيمية في بداية من ممثلين كل مكونات مشاركة في الثورة. وكانت مهمتها إدارة الساحة التغيير بشكل جماعي. وكن سرعاً ما ثبت أنها غير فعالة وغير قادرة على السيطرة على لجنة الأمن وأمر أخرى مما أدى إلى استقالة بعض أعضاءها على خلفية ادراها هي الأخرى بتأثير من خارج الساحة التغيير.

<sup>42</sup> جمعية علماء هي جمعية قيادات دينية، ضم ما يقرب من 100 وقيعاً. سبق وأعلنت معارضتها لنظام كوال بالنسبة للنساء وكفر بعض أعضائها كتاب وصحفيين على خلفية كتاباتهم.

<sup>43</sup> في مقابلة عبرها ف مع بشرى المقطري في 23 مايو 2013 ذكرت أنه في أعقاب مسيرة إلى صنعاء اطمن مطرفو بمنزل عائلتها بعد صلاة الجمعة مطاب بين باعلا وبناها وبسحب جنسيتها اليمنية. في ادث آخر وقع يوم 11 فبراير 2013 عرضت بشرى هجوم من قبل 300 امرأة محجبة، أخفين عصي حت عباهاهن وماها من هذا عتداء بعض الرفاق والرفيقات. وقعت حادثة الثالثة بعد شهر عندما همت بشرى بالدخول إلى الساحة التغيير في صنعاء فإي عليها بعض جارة ولاقوا منعها من دخول الساحة ناعتينها ب"علمانية" وكافرة. ومجدداً، أمن شباب ثورة الأخرى خروجها.

## الفرص

### الاعتراف الرسمي الدولي والوطني بالدور القيادي للنساء

على الرغم من التحديات التي نشأت في أعقاب الانتفاضة الشبابية والشعبية والتي استمرت لعام، إلا أنها حملت في ثناياها مجموعة فريدة من الفرص للنساء. على سبيل المثال، يعترف قرار الأمم المتحدة رقم 2011/2014<sup>44</sup> بمشاركة المرأة النشطة في الاحتجاجات ويؤكد على حقها في المشاركة الكاملة في جميع مراحل عملية السلام وعلى دورها الرئيسي في تكوين نسيج المجتمع. كما يدعو لمشاركتها في حل النزاعات، وأخذ إحتياجاتهن رُوَاهن في الاعتبار يعني هذا المسار بعين الاعتبار.

وقد أكدت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية أيضا على ضرورة تمثيل المرأة في جميع الهيئات واللجان والفرق والمجموعات والمكونات أثناء المرحلة الانتقالية.<sup>45</sup> وقررت عملية الحوار الوطني الحاجة إلى المشاركة الشاملة والتمثيل المتساوي للنساء. كما طالبت المبادرة الخليجية بحماية حقوق الفئات الضعيفة والنهوض بالمرأة.<sup>46</sup>

تمنح كل هذه الوثائق وضمانا، النساء فرص جديدة لضمها، شاركتهن الفعالة، وتصبح رجعات لضمها استمرار تمثيلهن.

### آفاق جديدة للنساء

على الرغم من حوادث العنف والقتل والتشويه والاختطاف والافتراء، والتي رافقت المظاهرات والصراعات المسلحة، إلا أن النساء استمررن في كسر الحواجز المحظورة عليهن سابقا. ومن نفس هذه المظاهرات اكتشفت النساء أصواتهن الجديده،<sup>47</sup> "وتمتعن بصداها المؤثر في واقف حياتهن اليومية". يمكن القول أن النساء في بداية الثورة اكتسبن المزيد من الاحترام المعنوي والاجتماعي من قبل شركائهن وزوجائهن وأفراد أسرهن. فبعد هذه الصحوة الجديدة، أصبحن غير المحتمل أن تتراجع النساء إلى حياة العزلة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن النساء قد استخدمن "شبكة النوع الاجتماعي" لعقد اللقاءات وتبادل المعلومات وتحديثها والعمل من أجل ضمها عدم تهيمشهن في المرحلة الانتقالية.

### زيادة تمثيل النساء في الفترة الانتقالية

عندما وقع الحزب الحاكم السابق، المؤتمر الشعبي العام، ووقعت أحزاب اللقاء المشترك على المبادرة الخليجية، توافق الطرفان على تمثيل "لائم"<sup>48</sup> للنساء خلال الفترة الانتقالية، قابل نسبة الـ 30 في المئة التي

<sup>44</sup> قيادة قرار الأمم المتحدة 2011/2014 أكدت جديدا على "قراراته 1325 (2000)، 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009) و1960 (2010) بشأن المرأة والسلام والأمن"، وأكد "على ضرورة المشاركة المتساوية، الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام نظرا لدورها الحيوي في منع وحل الصراعات وبناء السلام، بعيدا التأكيد على الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة في إعادة إنشاء نسيج المجتمع وشددا على الحاجة إلى مشاركتها في حل الصراعات من أجل أخذ نظورها واحتياجاتها بعين الاعتبار".

<sup>45</sup> تؤكد عملية الحوار الوطني على المشاركة الشاملة والتمثيل المتساوي للمكونات الـ 8 المشاركة هي: (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه)، المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم)، الأحزاب السياسية الأخرى، الجهات الفاعلة السياسية، الحركات الشبابية، ممثلين من الجنوب (بما في ذلك الحراك الجنوبي)، الحوثيين، نظمات المجتمع المدني، والمجموعات النسائية.

<sup>46</sup> المادة 20 في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية دعت إلى "اعتماد الوسائل القانونية وغيرها لتعزيز حماية وحقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال، فضلا عن النهوض بالمرأة".

<sup>47</sup> تقرير عالم أكثر لنا، 2012 "تجاوز الوعود".

<sup>48</sup> رفض كلا الطرفين، المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، طلب جمال بن عمر لتمثيل النساء بنسبة 30٪ واقترحا بدلا من ذلك استخدام كلمة "لائم" لتحديد تمثيل المرأة في جميع الهيئات الانتقالية.

طالبت بها النساء. فإذا كان مبرر النظام السابق لتجاهله هذه الحصة المطلوبة هو عدم توفر كفاءات من النساء لشغل المناصب التنفيذية والقضائية أو للترشح للإنتخابات (على افتراض أنه يتم اختيار الرجال وفقاً لكفائاتهم مؤهلاتهم)، فقد تم دحض هذا المنطق أثناء الثورة اليمنية، ببروز نماذج مؤهلة من النساء.

تم لأول مرة تحديد حصة الـ30 في المئة للنساء في تقرير لائحة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الذي رفع لرئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر. ووفقاً لذلك، فإن 28 في المئة من أعضاء مؤتمر الحوار هم من النساء. بعد ذلك بفترة وجيزة، ترأست النساء 30 في المئة من مجموعات عمل الحوار التسعة. واستناداً إلى هذه التأكيدات، يمكن للمرأة الآن، ومن خلال الضغط الجماعي والمنسق على رئاسة مؤتمر الحوار وعلى لحكومة اليمنية، أن تتجاوز التمثيل "الملائم" الذي حددته الاتفاقية الخليجية.

### فرص التنمية

لا شك أن تخصيص ملحق مستقل خاص بالمرأة في "البرنامج الانتقالي للامن والتنمية" يؤكد على تزايد الوعي في فهم ارتباط التنمية بالمرأة من قبل القطاع الحكومي. ومن الممكن الاستفادة من المشاريع الشاملة للنساء في هذا البرنامج في حالة ان تحدد مخصصات مالية بعينها لهن ضمن ميزانية المشروع. ويستحسن ان يتم تصميم مشاريع منفصلة تستهدف النساء. وعليه يجدر بالناشطات النسويات ان يقمن بالتوعية في هذا اتجاه تخصيص موازنة للنوع الاجتماعي ومنهاج لجمع وتحليل المعلومات على أساس النوع الاجتماعي واخير زيادة نسبة المشاركة النسوية في اجتماعات أصدقاء اليمن والمجموعة الاستشارية.

### **التوصيات**

يعج مستقبل النساء اليمنيات بالتحديات. وفي ذات الوقت، قدم اليمين فرصاً للنساء للعثور على أصواتهن وخدماتها من أجل تحقيق التغيير.

ان المحافظة والعمل على تطوير القيادات النسائية الجديدة يحتاج دون شك الى دعم المنظمات الدولية ومجموعة من 10 الجهات المانحة الأخرى. كما يتطلب هذا الإنجاز دعماً من قبل الأطراف المحلية اليمنية من القيادات السنية، والأجهزة الحكومية، والناشطات والمنظمات النسائية. يجب على هؤلاء الأفراد والمؤسسات العمل معاً من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1. ضمان مشاركة النساء بشكل كامل وفعال -خصوصاً في مواقع صناعة القرار -وبما يتفق مع نسبة الـ30 في المائة في اللجان والهيئات الانتقالية المتبقية، بما في ذلك لجنة صياغة الدستور، المجلس الأعلى للانتخابات، اللجان الفرعية للإستفتاء، وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالأعمال التحضيرية للإنتخابات العامة.
2. شمول عضوات مؤتمر الحوار الوطني وغير العضوات في جميع برامج بناء القدرات من أجل التمكين السياسي خلال مراحل المؤتمر الوطني الحوار وخلال الفترة الإنتقالية.
3. ضمان المشاركة الفعلية للمرأة اليمنية في الأعمال التحضيرية وفي اجتماعات أصدقاء اليمن وفي اجتماعات المجموعة الاستشارية من خلال ضمان مشاركة متخصصين في النوع الاجتماعي ومن خلال منظمات المجتمع المدني وكذلك سيدات الأعمال.



4. ضمان إشراك المرأة في عملية الرصد والتقييم طوال فترة تنفيذ "البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية"، من قبل الحكومة والاطراف المانحة.<sup>49</sup> كما ينبغي أن يكن النساء ممثلات تمثيلاً جيداً في المكتب التنفيذي للإطار المشترك للمساءلة.
5. ضمان تركيز دراسات وتقييمات التنمية المستقبلية على بيانات وتحليلات مبنية على النوع الاجتماعي وتحليلها من أجل مزيد من الدقة.
6. دعم بناء وتعزيز الحركة النسائية أو التحالف النسائي، ودعم استراتيجية للنساء خلال الفترة الانتقالية المتبقية من خلال الاعتماد على تقرير حول "تمكين المرأة اليمنية"<sup>50</sup> خلال الفترة الانتقالية".
7. تقديم الدعم للنساء المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني لوضع آلية للتنسيق خلال الفترة المتبقية، بمساعدة مكتب جمال بن عمر بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو كسفام، السفارة الفرنسية.
8. تقديم دورات توعية عاجلة حول مفهوم الجندر، والذي تم استخدامه لمهاجمة بعض عضوات مؤتمر الحوار الوطني من قبل بعض التيارات الإسلامية المتشددة على أن تتم دورات التوعية هذه داخل مجموعات العمل في الحوار وبمشاركة الأحزاب الدينية، وخارج مؤتمر الحوار الوطني، مع خطباء المساجد ومع رجال الدين أيضاً.

---

<sup>49</sup> إطار المساءلة المتبادلة (MAF).

<sup>50</sup> تمكين المرأة في المرحلة الانتقالية لليمن، حملة مناصرة، 2012، أو كسفام □ قلم المؤلفة.